المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واتساق السياسات

هل تناضل من أجل سن قوانين أو سياسات أقوى في بلدك تضمن مساءلة الشركات؟ تضع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خط أساس قوي قد يساعدك في جهود المناصرة التي تبذلها .

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن اتساق السياسات

تؤكد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن المواءمة بين السياسات الوطنية والدولية بشأن السلوك التجاري المسؤول يمكن أن تعزز تماسك هذه السياسات وتنسيقها. وكما هو الحال مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توصي المبادئ التوجيهية بمزيج ذكي من التدابير الطوعية والإلزامية لتعزيز السلوك التجاري المسؤول. يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصكوك ذات الصلة الأخرى الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (انظر أدناه) من أجل:

- تسليط الضوء على موافقة الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على استاق السياسات ومواءمتها بين المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والقوانين الوطنية والإقليمية.
  - يوصي إعلان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تعزيز وتمكين السلوك التجاري المسؤول في الاقتصاد العالمي وكذلك توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن دور الحكومات في تعزيز السلوك التجاري المسؤول، صراحة بأن تقوم الحكومات بتطوير أطر قانونية بشأن السلوك التجاري المسؤول تتوافق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- تشجيع تطوير مبادرات القوانين والسياسات المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول والتي تتوافق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- السعي إلى سن تشريعات ملزمة تحدد مساءلة الشركات خارج الحدود الإقليمية، مع توفير تغطية واسعة لما يلي:
  - الشركات – كافة القطاعات والأحجام (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) وأنواع الملكية.
  - الأضرار – الأضرار التي تلحق بجميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا والأضرار البيئية والأضرار المتعلقة بالتكنولوجيا والفساد ومصالح المستهلك.
  - سلاسل القيمة - المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن العمليات الخاصة بالشركة، وكذلك الأضرار الناجمة عن الشركات التي تقدم منتجات أو خدمات في أعلى سلسلة التوريد الخاصة بها (أي المنتج أو الشركة المصنعة) أو تستخدم منتجاتها أو خدماتها في أسفل سلسلة القيمة الخاصة بها (أي، البائع أو المستخدم).
  - المسؤولية أو واجب العناية الواجبة - المسؤولية عن الأضرار أو، على الأقل، المسؤولية عن بذل العناية الواجبة ومعالجة الأضرار.
- تشجيع هيئات الشكاوى المعروفة باسم نقاط الاتصال الوطنية على دعم تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول التي تتوافق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تلميح

يتعين على المجتمع المدني تشجيع الحكومات على مواءمة سياساتها وقوانينها المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول مع المعايير العالية والنطاق الواسع المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فيما يتعلق بالعديد من القضايا، ويمكن أخذ النص مباشرة من المبادئ التوجيهية لوضع تشريعات بشأن العناية الواجبة ومساءلة الشركات. تُظهر المبادئ التوجيهية والإعلان والتوصية المذكورة أعلاه معًا الدعم القوي الذي تقدمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والحكومات الفردية للتنسيق بين المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتدابير الوطنية الملزمة بشأن العناية الواجبة ومساءلة الشركات.

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب.

يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: 1) الشركات متعددة الجنسيات *التي يقع مقرها الرئيسي* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو 2) الشركات متعددة الجنسيات *التي تنفذ عملياتها* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلبي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللكوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الأوثق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!